

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والسبعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الثلاثاء، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد يورغ شترويلي (سويسرا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الرابعة والسبعين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح. وأود أولاً أن أدلي ببيان بمناسبة تولي سويسرا رئاسة المؤتمر.

بمناسبة تولي سويسرا رئاسة مؤتمر نزع السلاح، أود بادئ ذي بدء الإشادة بسلفي من الرؤساء والتعبير عن الشكر لزملائي في مجموعة الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٧ على ما أبدوه من قوة تحمل وقدرة على الابتكار. كما أود الإعراب عن شكري لسلفي، سفيرة السويد، السيدة إليزابيث بورسين بونيه. إن الحلول المبتكرة التي قدمت خلال الفترة التي مُنحت لها في إطار عملية السفراء الستة جعلتنا أخيراً أقرب من إمكانية الوصول إلى توافق آراء يؤدي أخيراً إلى استئناف العمل الهام لمؤتمر نزع السلاح. وسمحوا لي أيضاً أن أتوجه بالشكر لسلفي من الرؤساء الآخرين على مبادرتهم المثمرة وهم: سفيرة جنوب أفريقيا السيدة غلودين ميتشالي، وسفير إسبانيا، السيد خوان أنتونيو مارش بوجول، وزميله السفير بوغالو أوتون، فضلاً عن سفيرة سري لانكا، السيدة سارالا فيرناندو. وما كنا سنتمكن من الوصول إلى ما وصلنا إليه فيما يتعلق بالعملية التي ابتدأت لولا جهودنا المشتركة وعمل مجموعة السفراء الستة خلال دورة عام ٢٠٠٦. وأود، بالنيابة عن المؤتمر ومجموعة السفراء الستة، أن أرحب بسعادة السفير داين جايثليكا الذي يتراًس وفد سري لانكا حالياً؛ وأتطلع إلى العمل معكم، يا سيدي، في إطار مجموعة الرؤساء الستة، كما نتمنى لكم جميعاً إقامة طيبة تكفل بالنجاح كممثل دائم لبلدكم سري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وأخيراً وليس آخراً، أود الإعراب عن تقديري العميق لجميع المنسقين الذين أتوا عملهم تحت إمرة مجموعة الرؤساء الستة والذين يمثلون حجر الزاوية للمساعي التي نبذلها.

وسمحوا لي أيضاً بالإشادة بمؤتمرنا: فهذه هي المرة الثانية التي تتولى فيها سويسرا مقعد رئاسة مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٨، وهي المرة الأولى التي يتولى فيها البلد المضيف رئاسة المؤتمر وهو عضو في الأمم المتحدة. وانضمام سويسرا إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح وتولي رئاسته حتى قبل الانضمام إلى الأمم المتحدة إنما يشير إلى أمرين: أولهما الطابع شبه المستقل للمؤتمر، وثانيهما الرغبة السياسية لحكومة بلادي في الاضطلاع بدور متنام وأكثر فعالية في مجال السياسة الأمنية الدولية، ولا سيما في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. فقبل ١٠ سنوات تقريباً، خاطب وزير الدولة السابق في حكومتنا والرئيس الحالي للجنة الصليب الأحمر الدولية، السيد جاكوب كيلينبيرغر، مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٨ خلال رئاسة سويسرا للمؤتمر قائلاً: "إن رئاسة سويسرا للمؤتمر جاءت بطبيعة الحال وفقاً للترتيب الأبجدي، ولكن هذه الولاية هي أيضاً رمزاً للالتزام السويسري الدولي في مجال السياسة الأمنية. فالسمة المميزة لسياسة بلدي في مجال الأمن، لا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تتمثل في رغبتها في تحمل نصيبها من المسؤولية من خلال المشاركة بفعالية أكبر في الجهود الرامية إلى التشجيع على وضع سياسة أمنية عالمية تقوم على التعاون الإقليمي والعالمي بغية الحد من مخاطر اندلاع صراعات مسلحة وما يترتب عليها من المعاناة الإنسانية". ولم يطرأ أي تغيير على هذه السياسة أيها الزملاء الأعزاء. فحكومة بلادي لا تزال تعلق ذات الأهمية على مؤتمر نزع السلاح الذي نرى أنه المحفل التفاوضي الوحيد الدائم والمتعدد الأطراف في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ومنذ المرة الأخيرة التي تولت فيها سويسرا الرئاسة، لم يتمكن المؤتمر على الإطلاق من الاتفاق على صيغة لبدء التفاوض بشأن أي من الصكوك الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، مع أن من المفترض أن

الرئيس

تكون هذه المهمة هي الأساسية بالنسبة للمؤتمر. ومع ذلك، شهد عمل المؤتمر تطوراً تدريجياً منذ عام ٢٠٠٥: وأشير هنا إلى المناقشات المركزة والهيكلية المتعلقة بالمسائل "الأربع الأساسية" التي شرع فيها قبل عامين إبان فترة رئاسة سفير النرويج، السيد ويغر سترومن؛ ثم ظهرت بعد ذلك مجموعة السفراء الستة تحت القيادة المشهودة لسفير بولندا، السيد زيسلاف راباكي، الذي اعتمد جدولاً زمنياً سمح بإجراء نقاش مركز لكل بند من بنود جدول الأعمال؛ وجاء بعد ذلك ترتيب مجموعة السفراء الستة في إطار تنظيمي مكنا من عقد جولتين من المناقشات الهيكلية والمحددة الهدف التي تناولت جميع البنود الواردة في جدول الأعمال، وذلك خلال الجزء الأول من الدورة السنوية المعقودة عام ٢٠٠٧. والشيء الأهم هو أن التهج والمشاورات المبتكرة التي جرت على مختلف المستويات قد أدت إلى نتيجة ملموسة إلى حد كبير: إذ نجد أمامنا الآن ثلاث وثائق: الوثيقة CD/2007/L.1، التي قدمت قبل ثلاثة أشهر وهي تتويج للعمل الذي أُبجز خلال الجزء الأول من دورة العام الجاري؛ والوثيقة CD/2007/CRP.5، التي صيغت خلال المشاورات الرئاسية المفتوحة التي جرت في الجزء الثاني من هذه الدورة؛ ومشروع المقرر الذي سيصدر عن المؤتمر لتحديد الصلة بين الوثيقتين L.1 و CRP.5. وصدرت هذه الوثائق الثلاث كنتيجة للعملية التي شرع فيها قبل عامين تقريباً وهي عملية لا تزال مستمرة، على حد علمي. وأشاطر سلفي في تقييمه لهذا الأمر: فالوثائق الثلاث مجتمعة تشكل الأساس الواقعي لوضع برنامج عمل. وعلاوة على ذلك، فإن الطريق الواجب اتباعه، على نحو ما ورد في الوثائق الثلاث، يترك الباب مفتوحاً أمام الوفود التي سيكون بإمكانها مواصلة الاهتمام بمصالحها الوطنية وما لديها من أولويات خلال مرحلة ما بعد اعتماد مشروع المقرر.

وخلال الجلسة العامة المعقودة يوم الخميس الماضي الموافق ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اتضح أن الوفود ليست مستعدة جميعها على الانضمام إلى توافق آراء بشأن الشروع في العمل الجوهرية على أساس الوثائق الثلاث مجتمعة. ومن الواضح تماماً أن بعض العواصم بحاجة إلى المزيد من الوقت لدراسة هذه الوثائق، وعليه تأجل النظر فيها. واعتقد أنا وزملائي في مجموعة السفراء الستة بضرورة إعطاء المزيد من الوقت للجهات التي ستتخذ قرارات هامة خلال الأسابيع القادمة. كما يتضح أيضاً أن دورة عام ٢٠٠٧ ليست في بدايتها بل شارفت على الانتهاء. ويبدو لهذا السبب أن اعتماد مقرر في وقت مبكر من الجزء الثالث من دورة عام ٢٠٠٧ هو هدف واقعي للمؤتمر، نظراً للشواغل التي أبقاها البعض والوقت المطلوب لمعالجتها. وخلال فترة ما بين الدورات، أي في تموز/يوليه، سوف أظل على اتصال بالوفود التي أعربت عما يساورها من قلق إلى أن تتلقى أخباراً من عواصمها بغية استكشاف المجال المتاح لإيجاد أرضية مشتركة للجميع على أساس الوثيقة CD/2007/L.1 والوثيقتين الأخرين. والهدف الذي أنشده هو اعتماد مشروع المقرر في أقرب وقت ممكن خلال الجزء الثالث من دورتنا.

ونحن الآن في وضع يمكن أن تتحوّل فيه الدوافع المنطقية لمختلف الأعضاء إلى موقف جماعي غير منطقي في هذا المحفل. ومن واجب هذا المؤتمر ومن واجبنا نحن جميعاً الممثلون فيه العمل على تجاوز هذا الموقف الحساس بأسرع ما يمكن بغية إعادة تأكيد الصفة الشرعية لهذه الهيئة.

وقبل إفساح المجال للمتكلمين المدرجين في قائمة الجلسة العامة لهذا اليوم، أود، باسمي ونيابة عن مؤتمر نزع السلاح، توديع زميلنا الموقر سعادة السفير بابلو ماسيدو الذي ستنتهي عما قريب فترة عمله كممثل للمكسيك لدى مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس

لقد دأب سعادة السفير ماسيدو منذ قدومه إلى مؤتمر نزع السلاح على تأكيد ودعم موقف بلاده بثقة ملحوظة. كما أسهم بشكل كبير في مداولاتنا مستفيداً من معرفته المباشرة بالمسائل الإجرائية والجوهرية المعروضة على المؤتمر. واضطلع، على وجه الخصوص، بدور كبير خلال رئاسته للمؤتمر عام ٢٠٠٤ تمثل في إعادة إطلاق العمل الجوهري. وفي سبيل تكثيف عمل المؤتمر، بدأ بناءً على الجهود التي بذلها سلفه من الرؤساء عقد سلسلة من الجلسات العامة غير الرسمية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل.

وأود، باسمي وبالنيابة عن المؤتمر، أن أعبر لسعادة السفير ماسيدو عن أطيب التمنيات بالنجاح والسعادة.

وأود الآن أن أعطي الكلمة للمتكلمين المدرجين في القائمة. والمتكلم الأول هو ممثل الأرجنتين، سعادة السفير ألبيرتو دومونت، الذي سيدلي ببيان بالنيابة عن الأرجنتين، وإكوادور، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وفنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك.

السيد دومونت (الأرجنتين) (الكلمة بالإسبانية): يشرفني أن أكون هنا في هذه الجلسة للإدلاء ببيان مشترك بالنيابة عن الأرجنتين، وإكوادور، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وفنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك. واسمحوا لي، يا سيادة الرئيس، أن أزف لكم التهنة بالنيابة عن هؤلاء الأعضاء في المؤتمر من أمريكا اللاتينية بمناسبة اليوم الأول لفترة رئاستكم، معرباً عن دعمنا لجهودكم وتهانينا للمسؤولين عن هذا المؤتمر، وخصوصاً السيد أوردجونيكيدزه، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، والسيد تيم كوفلي، نائب الأمين العام للمؤتمر.

إن التهديدات الراهنة للأمن الدولي تقتضي قيام جميع الدول في المجتمع الدولي بالتصدي لها على الفور. لقد واجهنا خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من التحديات في مجال نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية تشير جميعها إلى ضرورة العمل سوياً بغية إنفاذ وتعزيز النظام الحالي بشكل تام.

ونحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة تظل الإطار الملائم للتصدي بفعالية لهذه التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن إنجاز هذه المهمة إلا من خلال إعادة إحياء الآلية القائمة في مجال نزع السلاح، وخصوصاً هذا المؤتمر المعني بنزع السلاح.

ومراعاة لهذا الهدف، نود الإشارة من جديد إلى ضرورة البدء فوراً في إجراء المفاوضات الجوهرية في إطار محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف حقاً في مجال نزع السلاح الذي لدى المجتمع الدولي.

ومثلما ذكرنا في البيان الذي أدلينا به في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، نؤكد من جديد استعدادنا لإبداء المرونة في سبيل اعتماد برنامج عمل يعكس مصالح جميع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نؤيد تماماً المقترح المقدم من مجموعة الرؤساء الستة لهذا المؤتمر الذي عُمم في شكل وثيقة هي CD/2007/L.1 والبيان الرئاسي التكميلي.

السيد دومونت (الأرجنتين)

ونرى أن هذه الوثيقة، التي أُعدت بناءً على مشاورات مكثفة اتسمت بالشفافية، تعكس المناقشات المثمرة التي جرت خلال الدورة الأولى. وعلى الرغم من رغبة كل وفد في إبداء موقفه الوطني إزاء كل بند من البنود، فإن الوثيقة تتناول مناقشة بنود جدول الأعمال التي تعتبر ذات أولوية وهي بمثابة ترجمة للحلول التوفيقية بين مختلف المواقف التي اعتمدها أعضاء مؤتمر نزع السلاح في شكل برنامج عمل.

وفيما يتعلق بطريقة تناول كل بند من البنود، نكرر دعوتنا إلى التحلي بالمرونة. فالمقترح المقدم من مجموعة الرؤساء الستة يتيح فرصة لبدء مفاوضات جوهرية بغية إبرام صك دولي غير تمييزي يمنع إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو المتفجرات الأخرى، كما أنه ييسر في نفس الوقت المناقشات الجارية من أجل إحراز تقدم جوهري في مجال نزع الأسلحة النووية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية السلبية.

ويشكل نزع الأسلحة النووية إحدى الأولويات بالنسبة للبلدان المؤيدة لهذا البيان. فوجود ترسانات نووية كجزء من المذاهب العسكرية للبلدان الحائزة على هذا النوع من الأسلحة يثبط الجهود التي قد تُبذل في مجالات أخرى تتعلق بالأمن الدولي.

وتتمثل الإشارة الإيجابية بالنسبة للبلدان غير الحائزة على أسلحة نووية في الشروع فوراً في إجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو المتفجرات الأخرى، فذلك من شأنه إظهار الرغبة في اتخاذ خطوات عملية باتجاه نزع الأسلحة النووية بصورة عامة وكاملة. وفي سبيل ذلك، من الضروري أن يتناول هذا الصك بطريقة أو بأخرى مسألة مخزونات المواد الانشطارية وأحكاماً تتعلق بالتحقق من الامتثال.

وعلى الرغم مما ورد أعلاه، نعطي الأولوية للبدء فوراً في إجراء مفاوضات بشأن وضع صك من هذا القبيل، ونأمل أن يكفل خلال هذه المفاوضات بذل الجهود التي تعالج على نحو ملائم دواعي القلق التي تساور كافة أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز المناقشات التي جرت مؤخراً بشأن المسائل الإجرائية. فنحن نعتقد أن من اليسير التغلب على العقبات التي تواجهنا إذا توفرت الإرادة السياسية المطلوبة، فالقاعدة ٢٣ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح تمكنه من إنشاء الهيئات الفرعية التي يُعتقد أنها ملائمة كوسائل وأدوات لإنجاز مهامه بفعالية.

لقد رأينا في العديد من المحافل ذات الصلة بتزع السلاح ومنع الانتشار كيفية استخدام مسائل إجرائية كوسيلة لمنع إحراز أي تقدم بشأن مسائل جوهرية. ونحن على ثقة من أن هذا المؤتمر لن يقع ضحية لمثل هذه التجربة، بل سيتمكن من إيجاد ردود عملية من أجل إحراز تقدم في مجال تعزيز هذا البُعد الهام المتمثل في تعددية الأطراف.

السيد دومونت (الأرجنتين)

سيادة الرئيس، لا بد لنا من الإشادة بجهودكم الرامية إلى اعتماد برنامج عمل يمكننا من التغلب على الجمود الذي استمر لأكثر من عقد من الزمان.

إن دول أمريكا اللاتينية والكاربي رائدة في مجال اعتماد الصكوك المتعلقة بتزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونحن ندرك ما لهذه الصكوك من مزايا بالنسبة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ولا يزال عزمنا على تعزيزها وإنشاء نظم جديدة من أولويات منطقتنا.

ونحن على اقتناع بأن جميع أعضاء المؤتمر يتفقون معنا في هذا المنطلق الأساسي، ولذا ندعو إلى ترجمة هذه القناعة إلى نتائج عملية تتمثل في اعتماد برنامج عمل في أقرب وقت ممكن.

ونأمل في أن يتجدد اهتمام جميع الدول الأعضاء في السعي الدؤوب لتعزيز تعددية الأطراف بوصفها أداة فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين من أجل إيجاد عالم أكثر أمناً لمواطنينا.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الأرجنتين على البيان الهام الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل المكسيك، سعادة السفير بابلو ماسيدو.

السيد ماسيدو (المكسيك) (الكلمة بالإسبانية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أن أعبر عن أحزلي الشكر على إشارتكم الكريمة إلى شخصي وعملي في مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي الآن أن أزف إليكم التهنية بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر، وهو منصب يتوقع منه كثيرون أن يحقق الكثير. كما أود التعبير عن تقديري لسلفكم من الرؤساء، وخصوصاً سفيرة السويد، صديقتي السيدة إليزابيث بورسين بونيه، التي عشت معها أسوأ وأفضل الأوقات التي مر بها مؤتمرنا. وبطبيعة الحال، يضم وفد بلادي صوته إلى البيان الذي أدلى به قبل قليل سعادة سفير الأرجنتين الموقر.

لقد كان مؤتمر نزع السلاح يمر بمأزق لا مخرج له عندما قدمت إلى جنيف في بداية عام ٢٠٠٢ للمرة الثانية خلال حياتي المهنية: كان من الصعب تخيل إمكانية عودة المؤتمر إلى العمل من جديد بعد سنوات من الجمود الذي يدعو إلى الإحباط.

وخلال السنوات الخمس والنصف التي انقضت منذ ذلك الوقت، انتقلنا من حالة الجمود تلك إلى مرحلة شهدت الكثير من النشاط. وتمكنا بفضل جهود الرؤساء المتعاقبين من الشروع في الحوار والنظر في عدد من المقترحات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن وضع برنامج عمل، وتلك رغبة يزعم الجميع التشارك فيها.

لقد تحركنا بهمة عالية؛ وكسرنا ذلك الجمود الذي يدعو إلى القلق؛ ومكنا الحوار الذي شرعنا فيه عام ٢٠٠٤ من وضع حد لسوء التفاهم. نعم، إن كل ذلك حقيقي وإيجابي، بيد أنه لا ينبغي الخلط بين سرعة التحرك وبين العمل. فالحقيقة أن مؤتمرنا لم يتمكن، على الرغم من كثرة الاجتماعات، من تحقيق مهمته الأساسية المتمثلة في إجراء المفاوضات. فلا ينبغي أن نخدع أنفسنا.

السيد ماسيدو (المكسيك)

وكنت أعتقد، حتى وقت قريب، أنني سوف أغادر جنيف قبل أن يطرأ تغيير على هذا الوضع. بيد أن الجهود المشتركة التي بذلها الرؤساء في الآونة الأخيرة، بدءاً بالمشاورات المكثفة التي أجرتها سفيرة جنوب أفريقيا بكثير من الحرص واستمرت تحت القيادة المهمة لممثلي إسبانيا وسري لانكا والسويد، قد تتوجت بالمقترحات التي قدمت لنا قبل بضعة شهور. ويجب أن اعترف بأنني شعرت للمرة الأولى في تلك اللحظة بأننا قد نتمكن من اعتماد برنامج عمل والشروع أخيراً في القيام بعملنا الجوهري.

ولا أود التقليل من شأن المبادرات السابقة مثل مقترح السفراء الخمسة المقدم عام ٢٠٠٣، لكن يجب الإقرار بأن الجهود المنسقة التي بذلتها مجموعة الرؤساء - وهو أمر جديد بدأ تطبيقه قبل عام فقط - قد أتت أكله ويمكننا من التقريب بين مواقفنا.

واعتقدت حينئذ أننا سوف نجد مخرجاً من حالة الجمود، وأني سوف أغادر يوم الأحد القادم تاركاً خلفي مؤتمراً عادت إليه الحياة من جديد. وذلك ما لم يتحقق. فلا تزال لبعض الوفود دواعي قلق مشروعة بشأن المقترح من حيث الجوهر والشكل. والشيء الذي يشجعني هو استعداد الجميع لإظهار توفر الإرادة السياسية، إلا أن من الضروري اتخاذ خطوة إلى الأمام. وأطلق هنا من جديد الدعوة إلى التحلي بالمرونة: دعونا نحرك الآلية؛ وسوف نجد الحلول للمسائل المتعلقة بالجوهر حال ظهورها. وهذه هي الرسالة التي أوجهها قبل الرحيل.

وسوف افتقدكم جميعاً: فمن النادر أن يتسنى جمع هذا القدر من المواهب والخبرات الموجودة في هذه القاعة. وأود أن أشكركم على روح الصداقة، وأشكركم بالأخص على تعاونكم ودعمكم لي عندما توليت منصب الرئاسة عام ٢٠٠٤.

كما أود أن أعرب عن تقديري للأمانة - التي كانت دائماً فعالة وعلى استعداد لتقديم المساعدة وللمترجمين الفوريين، الذين لا غنى عنهم وإن كانوا متوارين عن الأنظار. وسوف أفتقد ما يُعتبر الآن ودائماً "أفضل محفل في جنيف". وآمل أن أعود قريباً للعمل معكم في التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وسوف أقوم من موقع عملي الجديد في مكسيكو سيتي بمتابعة عملكم أو أنشطتكم عن كثب.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل المكسيك الموقر على البيان الذي أدلى به، وأقدم له مرة ثانية أطيب التمنيات في حياته المستقبلية. وآمل أن تشعر بالأسف في شهر آب/أغسطس بأنك غادرت قبله ببضعة أسابيع.

ولا يوجد أي متحدث آخر على قائمتي لهذا اليوم. فهل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة الآن؟

لا يبدو الأمر كذلك.

الرئيس

ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في تمام الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

وتمشياً مع الإطار التنظيمي المتعلق بدورة عام ٢٠٠٧ لهذا المؤتمر، تعتزم الرئاسة أن تعرض على المؤتمر خلال الجلسة العامة القادمة التقرير الذي أعده الرئيس عن الجزء الثاني من دورة عام ٢٠٠٧. وسوف يعكس هذا التقرير ما أُنجز من عمل خلال الفترات الرئاسية للجزء الثاني من الدورة، وذلك على غرار ما فعله سلفي من الرؤساء بالنسبة للجزء الأول.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠
